مدخل إلى تصنيف الأفعال بالنظر في السلوك النحويّ والبُعد الدلاليّ لـِ«وَجَبَ/يَجِبُ» فعلاً حَمْليّاً وفِعلَ توجيه

د. راضية عبيد[1]

ملخّص

هدفنا من هذا العمل هو إبراز الخصائص التركيبيّة والدلاليّة للفعل «وَجَبَ/ يَجِبُ»، باعتبار استعماله فعلاً حمليّاً وفعلَ توجيه، وانضوائه ضمن أفعال الميتا خطاب، المضطلعة بإدراج النواة الحمليَة، المكتنزة للشحنة الإعلاميّة المراد أداؤها. سنعمد إلى إلقاء الضوء على قيود الانتقاء والتوارد للفعل «وَجَبَ/ يَجِبُ» وما يصحبها من أبعاد دلاليّة وظلال جِهيّة. وقد أفضى وصف «وَجَبَ/ يَجِبُ» إلى تأكيد أنّه من الممكن تصنيف الأفعال بمقياس اشتمالها على الحدث والزمان أو تمحّضها للزمان وما يلحق به، كالجهة والتوجيه.

الكلمات المفاتيح: تصنيف، فعل حمليّ، فعل توجيه، الخصائص التركيبيّة والدلاليّة، التوجيه، الجهة.

١- قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجامعة التونسية – تونس.
أرسل البحث بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٤م، وقبل للنشر بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٠م.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Abstract

Our purpose in this paper is to highlight the syntactic and semantic properties of the verb (wajaba/yajibu, i.e., must) in both uses: as a predicative and as a modal verb. Interesting is also its belonging to the metalanguage category verbs, which are involved in introducing the predicative kernel that carries the linguistic information. Moreover, we will determine the selection and occurrence constraints of the verb "wajaba/yajibu", taking the semantic dimensions and the aspectual shades into consideration. Such a description emphasizes the verbs classification based on whether they include a predicate and a tense or only a tense associated to aspect and modality.

Keywords: classification, predicative verb, modal verb, syntactic and semantic properties, modality, aspect.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المقدّمة

لا يخفى أنّ التصنيف من لوازم الدرس النحويّ عموماً، وأقسام الكلم على وجه الخصوص، في ظلّ تتبّع الدارسين لها منذ القديم بالملاحظة والوصف، لغاية التقعيد. وقد تواصلت، بل تكثّفت العناية بالتصنيف في عصرنا، ويمكن اعتباره بمثابة التثبّت التجريبيّ للنظريّات (بما في ذلك التحويليّة) المبنيّة في الغالب انطلاقا من عدد محدود من الأمثلة؛ في حين أنّ حجم العناصر المعجميّة المتوفّرة يتيح تنويعها بشكل موسّع؛ ومن ثمّ فإنّ المقاربة التصنيفيّة المستوفية للمعطيات اللغوية ضرورية ومجدية وغير متوقّفة، من أجل تحقيق مزيد من الدقّة في وصفها وصفاً مشكلناً.

ومن المعروف أنّ النحو العربيّ قد صنّف الأفعال (وكذلك الأسماء والحروف) على اعتبارات، منها الزمان، واللزوم والتعدّي، والتمام والنقصان الذي يشمل الأفعال الناقصة/ أفعالَ العبارة، «كان» وأخواتها وما يُحمل عليها من أفعال المقاربة وأفعال القلوب. وقد ذهب اللسانيوّن المحدثون، ومنهم موريس قروس Maurice Gross، صاحب نظريّة النحو المعجم théorie du lexique-grammaire، وقاسطون قروس Gaston Gross، صاحب مقاربة طبقات الأشياء classes d'objets/object classes، إلى تصنيفات بمقاييس دخول الأفعال في تراكيب «حرّة»، وهي الأفعال الحمليّة/ العاديّة/ التوزيعيّة، أو في تراكيب متجمّدة/ متكلّسة، وهي الأفعال غير التوليفيّة (أي أنّ معانيها لا تُستقى من مجموع معاني ألفاظها)؛ إلى جانب فئة الأفعال المساعدة verbes auxiliaires/auxiliary verbs ، ومنها خاصّة فعل الـمُلْك avoir/to have، وفعل الوجود être/to be، باعتبارهما يساعدان الفعل الأصليّ على أداء الزمان، وعلى الاقتران بجملة اللواصق (الجنس والعدد) عند المطابقة؛ وليس لنا في العربيّة أفعال مساعدة مماثلة، وإن كانت الأفعال الناقصة في لغتنا تضطلع بأداء الزمن؛ وفئة الأفعال الجهيّة verbes aspectuels/ aspectual verbs؛ وفئة أفعال العماد verbes supports/support verbs. وفي ضوء القيمة التي يكتسيها تصنيف الأفعال في اللغات الطبيعيّة قديماً وحديثاً، يندرج اهتمامنا بالفعل «وَجَبَ/ يَجِب»، المتصدّر أفعال الوجوب، بحكم استعماله فعلاً حمليّاً verbe prédicatif/pedicative verb وفعلَ توجيه verbe modal/

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

modal verb، تحت لائحة الميتا خطاب/ لغة méta-discours، من جهة خروجه عن الحدَث الرئيسيّ، المضمَّن فيما يدرجه من تراكيب اختار المتكلّم إضفاء معنى الوجوب وغيره عليها، وتوجيهها ذاك التوجيه. ويُستجلى ذلك من خلال ما نصادفه في اللغات الخاصّة/ لغات الاختصاص langues de spécialité/ sublanguages، كالطبّ والقانون والرياضة والبورصة، وما إلى ذلك، من توزّع الخطاب إلى نوعيْن: خطابٍ تقنيّ صرف، يعبّر فيه كلّ محمول عن مضمون قضويّ مراد في المجال المتعيّن، من قبيل (في لغة البورصة مثلاً): «ارتفع سعر الدولار اليوم أمام سعر اليورو في أسواق المال العالميّة»؛ وخطابٍ واصف، للتعبير عن المواقف من ذلك المضمون القضويّ، مثل: «يتوقّع/ يثمّن الخبراء الاقتصاديّون ارتفاع سعر الدولار اليوم أمام سعر اليورو في أسواق المال العالميّة»، باعتبار أنّ أفعال التواصل (القول والرأي parole et opinion) [١] verbes de communication هي الأخرى من خارج الحدث، وهو ههنا «ارتفاع سعر اليورو أمام سعر الدولار».

وانطلاقاً من كلّ هذا، ارتأينا أن ننظر في السلوك النحويّ للفعل «وجب/ يجب»، ولجملة من بدائله الجدوليّة، في الاستعماليْن الحمليّ والموجِّه؛ عن طريق تتبّع ما يخضع له من قيود الانتقاء والتوارد contraintes de sélection et de co-occurrence، وما يضفيه، تبعاً لذلك، على التراكيب من أبعاد دلاليّة sémantique وظلال جِهيّة aspectuelle، تماشياً مع ما تكتسبه الدلالة من أهميّة في وصف وقائع اللغة لا تقلّ عن الأهميّة التي يحظى بها التركيب. ولا يتمّ حصر المعنى إلّا في كنف مراعاة التواشج بين المعجم والنحو/ التركيب والدلالة؛ وذاك من صميم ما تتبنّاه نظريّة النحو المعجم (موريس قروس Maurice Gross(théorie du 1981-1975 lexique-grammaire التي نشتغل في إطارها.

وممّا سيفضي إليه النظر في هذه المسائل، إمكانيّة تصنيف الأفعال باعتبار اشتمالها على حدث وزمان أو تمحّضها للزمان والجهة والتوجيه فحسب؛ وهذا مقياس معتَمد في النحو العربيّ، باعتبار التمام والنقصان؛ ويأتي فعلنا «وَجَبَ/ يَجِب» المتوفّرُ على هاتيْن الخاصّيّتيْن داعماً له، في ظلّ غياب إدراج أفعال الوجوب ضمن التبويب، قديماً. إذن ما هي الروائز المحدّدة للاستعماليْن، باعتماد أبرز الخصائص التركيبية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والدلاليّة لكلّ منهما؟

سيقوم عملنا على ثلاثة أقسام: نرصد في أوّلها الخصائص التركيبيّة والدلاليّة لـ«وَجَبَ/ يَجِب» فعلاً حمليّاً؛ ونحصي في الثاني الخصائص التركيبيّة والأبعاد الجهيّة لـ«وَجَبَ/ يَجِب» فعلَ توجيه؛ أمّا القسم الثالث، فنخصّصه لإطلالة على آفاق تناوُل «وَجب/ يَجِب» تركيبيّاً ودلاليّاً (من حيث دعمه تصنيف الأفعال على أساس جمعها بين الحدث والزمان أو اقتصارها على الزمان وما هو منه). وبالطبع، لا يخلو عملنا من تِبيان لبعض المفاهيم المعتمَدة، مثل التوزيع والتوجيه والجهة aspect وغيرها.

وقبل الخوض في الأقسام المعلن عنها، نذكّر بأمريْن:

أوّلهما، أنّ منطلقنا النظريّ في هذا العمل هو نحوُ زاليق هاريس التحويليّ grammaire transformationnelle, Zellig Harris (١٩٦٤–١٩٩١)، ونظريّة النحو المعجم لموريس قروس المنبثقة عنه. سنلجأ كذلك إلى مقاربة قاسطون قروس (التابعة لهما) حول الطبقات الدلاليّة للموضوعات/ المعمولات، لغاية الفصل بين استعمالات فعلنا «وجب/ يَجِب».

ومن مبادئ نظريّة النحو المعجم، اعتبار الجملة الأوّليّة/ البسيطة الوحدةَ الدنيا للمعنى والتحليل، والمدخلَ للمعجم وليس اللفظ المعزول. وتتأسّس الجملة الأوّليّة/ البسيطة على علاقة محمول prédicat بمعموله/ موضوعه (الفاعل) أو بمعمولاته/ موضوعاته argument (s) الفاعل والمفعول الواحد أو أكثر)؛ في إطار قيود الانتقاء والتوارد. وليس المحمول حكراً على الفعل، بما أنّه يمكن أن يرد اسماً أو صفة أو أن يكون أصله ظرفاً أو ما يُحمل عليه:

(١) حلّل الأستاذ خطاب الوزير اليوم

= (٢) قام الأستاذ بتحليل خطاب الوزير اليوم

= (٣) الأستاذ محلّلٌ خطابَ الوزير اليوم

(٤) نزل النبأُ المفزع على الأسرة بغتةً اليوم

= (٥) باغتَ النبأُ المفزع الأسرة اليوم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وللتوضيح، فإنّ فعل «قام» في الجملة الثانية هو فعل عماد [٢]، «فارغ الدلالة»، ويتمثّل دوره في تصريف المحمول الاسميّ «تحليل»، بتحديد زمان الجملة وتسريب البُعد الجهيّ إليْها؛ غيرَ محقّق إسناداً إضافيّاً، بما أنّ الجملة (٢) لا تخرج عن حيّز الجملة البسيطة، ذات الإسناد الواحد. ولا يخفى أنّ «قام» ههنا مختلف عن «قام» في الاستعمال التوزيعيّ/ العاديّ، كما في قولنا مثلاً: «قام الرجل إلى ضيفه»، الحامل للشحنة الإعلاميّة؛ بينما يكتنزها في الجملة (٢) الاسم المشتقّ «تحليل»؛ بدليل التكافؤ الدلاليّ بين (١) و(٢).

والمعمولات في الجملة الأوّليّة/ البسيطة غير متطلّبة بدورها معمولات، كما في:

(٦) اشترت العائلة منزلاً

بخلاف الجملة:

(٧) استأنفت الشركة تصدير منتوجها

التي تطلّب فيها الفعلُ (استأنف) معمولاً/ مفعولاً (تصدير) متطلّباً بدوره معمولَيْن (فاعلاً: الشركة، ومفعولاً: منتوجها)؛ ذلك أنّ المفعول اسم مشتقّ وليس اسماً جامداً، كما في الجملة السابقة. ولنا أيضاً:

(٨) أربكت الخلافات بين الأطراف تقدّم المفاوضات الصلحيّة

حيث المعمولان: الفاعل (الخلافات) والمفعول (تقدُّم) اسمان مشتقّان متطلّبان لمعمولات؛ «اختلفت/ تختلف الأطراف»، و«تقدّمت/ تتقدّم المفاوضات».

وعلى هذا الأساس، اعتبر هاريس تنوّع السلوك النحويّ للأفعال سبيلاً إلى التصنيف، ومنها الأفعال العاملة [٣] verbes opérateurs التي تُعمِل جملة في جملة (قاعديّة)؛ مثل إعمال جملة: «أَقَرَّ زيد» في جملة «زيدٌ أذنب»، فيكون لديْنا: «أقرّ زيد بأنّه أذنب»)؛ وهو ما تنتج عنه، في معظم الحالات جملٌ مركّبة. وتحت هذه اللائحة يندرج فعلنا «وجب/ يجب» فعلَ توجيه:

(٩) يجب (توفير+ أن تتوفّر + أن يوفّروا) مستلزمات السلامة المهنيّة

إلى جانب استعماله فعلاً حَمْليّاً، فاعله اسم جامد؛ كما في:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٠) وجب الحائط (بمعنى سقط)

وسنعود إلى توزيع «وجب/ يجب»؛ بحسب كونه فعلَ توجيه (كما في (٩)) أو فعلاً حمليّاً (كما في (١٠)).

وثانيهما، أنّنا نورد جملة من الرموز المستخدَمة في تمثيل البنى النحويّة وغيرها من السياقات:

«ف» للفعل؛ «٠١» للفاعل؛ «١١» للمفعول (به) الأوّل؛ «٢١» للمفعول (به) الثاني ...؛ «ح» للحرف (واسطة تعدّي الفعل إلى المفعول)؛ «ج» للجملة.

«*» لِلجُمل غير المقبولة؛ «؟» للجمل التي عليها احتراز في القبول؛ «E» للعنصر الفارغ؛ «مق» لـ مقابل؛ «+» علامة إمكان ترد بين البدائل الجدوليّة كأن نتخيّر بين «أ» و«ب» في مثَل (أ + ب)؛ < > لتحديد طبقة الاسم الدلاليّة؛ «#» لـلإشارة إلى حدود كلّ تركيب، وينتج عن إزالتها إعمال جملة في جملة.

١. «وَجَبَ/يَجِب» فعلاً حَمْلِيّاً/حقيقيّاً

من لوازم الجملة البسيطة خضوعُها لقيود الانتقاء، فيما يعرف بالتوزيع، واحتفاظُها بإعلامها الأوّليّ مهما طالها من تحويلات (الأمثلة ١ – ٣).

١,١ في المقصود بالتوزيع

معنى التوزيع هو أن يكون ورود لفظ في موقع من التركيب بسبب من مواقع بقيّة الألفاظ. ويُنظر إلى اللغة على أنّها حمّالة معان من جهة الكلمات المستخدَمة، ومن جهة التوليفات التي تحكمها، في إطار قيود الانتقاء وعلاقة التوارد؛ بمعنى أنّ الألفاظ لا ينتقي بعضها بعضاً اعتباطاً. ويسند هاريس إلى اللغة وظيفة نقل الإعلام اللسانيّ/ اللغويّ information linguistique، جاعلاً البحث في مسألة «كيف تنقل اللغة الإعلام؟» أجدى من الاكتفاء بـ «ترديد» أنّ وظيفة اللغة هي التواصل بين متكلّم وسامع؛ ومن ثمّة جاء اعتبارُه بنية الإعلام من بنية اللغة، والنظرُ إلى بنية اللغة بمعيار قيود الانتقاء وما يندرج تحتها من توزيع distribution وتوليف combinaison

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وجِوار environnement في إطار الجملة البسيطة؛ وهي في الحقيقة مفاهيم متقاربة، لاندراجها في قيود الانتقاء التي تعني جِوار اللفظ، أي القيود المسلّطة على المسند/ الحمْل في اقتضائه لمعمولاته/ موضوعاته؛ وقل الشيء نفسه عن المعمولات، بما أنّ اللفظ المفرد لا يُتعامل معه على هيئته تلك، بل في توليفاته الممكنة؛ ذلك أنّ «توزيع عنصر من العناصر يُحدّ بكونه حاصل جِوارات هذا العنصر. فجِوار العنصر «أ» مثلا هو الترتيب الفعليّ لكلّ المتوارِدات، بمعنى بقيّة العناصر، كلّ واحد في موقع معيّن، يحضر معها «أ» لإنتاج تعبير؛ ويسمّى ما يتوارد مع «أ» في موقع معيّن انتقاءَ «أ» في هذا الموقع» [٤].

وهكذا، فإنّ تحديد الخصائص التوزيعيّة ليس شيئاً آخر غير تنويع بعض عناصر جملة من الجمل؛ ومن ثمَّ تتحدّد الاستقامة أو الامتناع. لدينا على سبيل المثال:

(١) فقد زيد (حافظة أوراقه + بصره + *وقته)

فيما «مرادفه» «أضاع» لا ينتقي نفس المفاعيل بصفة مطلقة:

(٢) أضاع زيد (حافظة أوراقه + *بصره + وقته)

ذلك أنّ الترادف، حسب موريس قروس (١٩٩٧)، لا يُدرس بين الكلمات، ولكن بين الجمل.

ولأنّ الخصائص التوزيعيّة لا تنفكّ عن الخصائص التركيبيّة في الوصف اللسانيّ، فإنّ دخول المسند/ الحمل الواحد في بُنى مختلفة يكسبه معاني مختلفة؛ فإذا كان الفعل «هوى» في البنية:

ف ١٠

(٣) هوت أسعار الذهب

بمعنى النزول، فإنّه بمعنى «الجَعْل»/ (التسبّب في النزول) في البنية:

ف ١٠ <بِـ> ١١

(٤) هوى الطلب المتزايد على النفط بِأسعار الذهب

لهذا فإنّ «التوزيع المقبول من فعل ما في إطار بنية معيّنة يمكنه مبدئيّاً أن يكون

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مختلفاً عن التوزيع المقبول من نفس الفعل في أيّ بنية أخرى من بُناه» [٥]؛ ليتأكّد أنّ التوزيع هو مجموع ما يكتنف عنصراً معجميّاً، وأنّه هو الخاصيّة المعجميّة التركيبيّة للعناصر المحتلّة موقعاً ما، بمعنى أنّه ذو طبيعة معجميّة على قاعدة من الروائز النحويّة؛ وليس هذا بعيداً عن اعتبار علاقة المسانيد/ الحمول بمعمولاتها/ موضوعاتها سبيلاً إلى معرفة قيود الانتقاء.

وللمعمولات/ الموضوعات، وليس فقط المسانيد، دور في تحصيل الإخبار اللغويّ؛ يقول هاريس: «كلّ جزء من الخطاب هو توليفة مخصوصة من العناصر» [٦]. وليس التوزيع عديم الصلة بـالجِهة، فجملة:

(٥) بلغ العدّاء خطّ النهاية

محيلة على جهة الانتهاء aspect terminatif، فيما تحيل جملة:

(٦) (توافَد + تواصل توافُد) ضيوف المؤتمر طيلة اليوم

على جهة الاستمرار. وهكذا، فإنّ الحديث عن التوزيع يندرج في وظائف النحو، باعتبار أنّ أولاها هي وصف توليفيّ (توزيعيّ) بحت لتوارُد العناصر. ويتمّ عرض العلاقات التوزيعيّة ضمن أنواع من التمثيل للمعطيات، ويعدّ التوزيع من المقاييس الداخليّة التي تحمي المتكلّم من الإبداعات اللغويّة؛ كما يتحكّم في السلوك النحويّ للكلمات من جهة قبولها أو عدم قبولها لهذا الفعل أو ذاك.

٢,١ البنى النحويّة لـ«وجب» فعلاً حمليّاً

البنية ف ا.

يمثّل «وجب»، حسب توزيعه، عدّة «وحدات معجميّة لا يمكن اعتبارها كائنات معزولة، بل يجب، على العكس، أن تحدّد بمقتضى شروط استعمالها في إطار الجمل التي تظهر فيها» (دوني لو بوزان وميشال ماثيو كولا، في إطلالات ...، المجدوب: ٧٣٢). وورود فعلنا على هذه البنية يدرجه في الأفعال اللازمة؛ فما أهمّ معانيه، باعتبار الخصائص الدلاليّة لموضوعه/ فاعله؟

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١. القضاء/ الموت، فقط مع فاعل من طبقة <العاقل>؛ ولا يتحقّق مع فاعل من <الحيوان> أو <النبات>؛ في تصنيف ق. قروس (١٩٩٤) لطبقات الأشياء.

(١) وجب (الرجلُ + *الكبش + *الزرع)

٢. الأفول/ الغياب، فقط مع لفظ «الشمس» المدرج في طبقة <الكواكب> المتفرّعة عن طبقة <فلك>؛ في نفس التصنيف.

(٢) وجبَ(تْ) (الشمسُ + *النجم + *القمر)

٣. السقوط/ الانهيار إلى الأرض، للقائم من طبقة <المبنى> المتفرّعة عن طبقة <الجامد المادّيّ>؛ في نفس التصنيف [٧].

(٣) وجب الحائطُ (بمعنى سقط)

٤. الخفقان الاضطراب، بفاعل هو «القلب»؛ وعلامته الدلاليّة: «عضو من الجسد»، في تصنيف م. قروس (١٩٩٥).

(٤) وجب القلبُ

ولـ»وجب/ يجب» معان أخرى نشير إليها باعتماد طبيعة وروده في بقيّة البنى النحويّة.

هذه الأمثلة مأخوذة من «لسان العرب»، مادّة / و ج ب/ ؛ وهي تشترك في كون الفاعل فيها اسماً جامداً (الرجل، الشمس، الحائط، القلب)؛ وقد ذكر مصدرها أنّ أصل الوجوب هو السقوط، ممّا يجيز اعتباره (السقوط) معنى جامعاً مرتبطاً بالآجال (على الأقلّ في الأمثلة الثلاثة الأولى)، من قبيل الموت والأفول والسقوط؛ وإنْ من علاقة بين السقوط ووجيب القلب، فهي الصوت، وربّما الحركة اللصيقيْن بكليْهما. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنّ سمة الجمود في الفاعل، وشبه انتقاء الفعل «وجب» لفظاً واحداً (في موقع الموضوع) لكلّ معنى، وروده بصيغة الماضي فحسب، لمّا يفسّر انحسار استعماله فعلاً حمليّاً إلى درجة ملامسة التجمّد.

وبالتثبّت في مادّة / و ج ب/ في لسان العرب، أمكننا تسجيل غياب استعمال الفعل في صيغة المضارع، في مقابل حضور الصفة «واجب» والمصدر «وجوب»؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولهاتيْن الصيغتين سياقات استعمال مؤكّدة، مثل وجوب الحذف والتقديم والتأخير، في الدرس اللغويّ القديم بنحوه وصرفه وأصواته، كما في: «يتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً إذا كان ...». وقد سجّلنا نفس الظاهرة من مراجعتنا لـ«المنجد في اللغة والأعلام»؛ غير أنّ لسان العرب أورد مثالاً بـ«وجب» في صيغة الماضي، فاعله مصدر (مشتقّ)/ مجرّد abstrait؛ قابل للتحويل إلى مركّب موصوليّ بـ«أن ج»، وهو بمعنى:

٥. اللزوم المقترن بحلول ميقات زمنيّ

(٥) وجب البيْع [٨]

= وجب (أن يبيع فلان لفلان + أن يتمّ البيع)

وفي معنى اللزوم، يورد «معجم الدوحة التاريخيّ» (على النت) استعمالاً منسوباً إلى هاشم بن عبد مناف القرشي (١٢٢ ق ه) للفعل في صيغة المضارع، ونصّه: «ولِكُلِّ في كُلِّ حِلْفٍ يَجِبُ عَلَيْهِ نُصْرَتُهُ، وإجابَةُ دَعْوَتِهِ». هذان المثالان يحملان على القول بأنّ استعمال فعلنا بصيغتيْ الماضي والمضارع قائم منذ القديم؛ والحدس بتواتر استعماله في العربيّة المعاصرة بصيغة المضارع يُردّ، لا إلى اعتباره شكلاً من أشكال تطوّره، وإنّما من تزايد الحاجة إليه، تبعاً لتعدّد مجالات إدراج معنى «الوجوب»، من قبيل سَنّ القوانين (بتدرّجاتها المتراوحة بين التحجير الصارم والجواز والإمكان) المنظّمة لحياة الناس.

نشير إلى أنّ الأمثلة المعتمَدة من لسان العرب لم تُعدَم قِيَماً جِهِيّة، أوضحها جهة الانتهاء aspect terminatif، والحدث فيها (من قبيل الغياب والسقوط) مقصور في الزمن ponctuel، باستثناء «وجيب القلب»، في معنى الخفقان، والجهة فيه التكرار aspect itératif

ورغم غلبة استعمال الفعل «وجب» بصيغة المضارع في اللغة الفصحى اليوم، فإنّ لصيغته في الماضي حضوراً في اللغة العاميّة [٩].

ولسائل أن يسأل عن علاقة الفعل «وجب» المؤدّي معنى الحدث، مقترناً بميقات، بأطعمة تسمّى «وجبات»، تُتناول في أوقات بعينها: وَجْبة الإفطار (في

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الصباح)، وجبة الغداء (عند الزوال)، وجبة العشاء (في المساء)؟ ويمكن عدُّ لفظ «الوجبة» فضلة داخليّة للفعل «وجب» المستغنى عنه، اجتناباً للحشو. والوَجْبَةُ في لسان العرب (ج ١٥-١٦ ص ١٥٥): الأكلة في اليوم إلى مثلها من الغد. [١٠]

البنية ف ا. ح <لِـ> ا١

في الأحاديث النبويّة الشريفة، تتواتر جملة «وجبتْ له الجنّة» جوابَ شرط لأعمال ومآثر عديدة «تستوجب» دخول القائمِ بها الجنّة، من مثل ما جاء في «المعجم الكبير» للطبراني في معنى

٦. الاستحقاق

(٦) مَن أسلم على يديْه رجلٌ وجبتْ له الجنّة

في هذا المثال، تقدّم المفعولُ على الفاعل، ولا يتغيّر المعنى بردّهما إلى موقعيْهما الأصليّيْن:

= وجبت الجنّةُ لِمَن أسلم على يديْه رجل

والجملة مكافئة لـ:

= من أسلم على يديْه رجل (وجب + توجّب) (دخولُه + أن يدخل) الجنّة

نلاحظ في هذا المثال تكافؤاً بين صيغتيْ الماضي والمضارع، لكون المحتوى (وجوب الجنّة لِمن أسلم على يديْه رجل) غير مقيّد بزمان محدّد، والإطلاق تختصّ بالتعبير عنه عموماً صيغةُ المضارع والجملُ الإسميّة. ولسائل أن يسأل: «على من تجب الإثابة بالجنّة؟»؛ من المعلوم أنّ المثيب هو الخالق سبحانه، لذلك انزاح الخطاب من معنى إيجاب الثواب، لقداسة منفّذه الذي «يَقضي ولا يُقضى عليه»، إلى معنى أحقيّة المُثاب في الفوز بالجنّة.

وفي سياق معنى الاستحقاق، نستحضر دلالة «وجب/ يجب» على معنى ضديد، وإن بِبُنى مغايرة، نجيز إدراجها ههنا، استكمالاً لحصر المعاني والأبعاد الجهيّة؛ لدينا:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧. [ضرورة] ردّ الدَيْن/ الحقوق، المادّيّـ(ـة) والمعنويّـ(ـة)، ولا تخلو التراكيب عموماً من تعدّي «وجب/ يجب» بالواسطة «على» التي يمكنها أن تنوب عن فعل الوجوب

(٧) (يجب على + على) زيد (تسديد المبالغ المتخلّدة بذمّته + ردّ جميل معلّميه)

٨. تحمّل العبء

(٨) (؟ تجب على + على) زيد (واجبات + تحمّل (أوزار + أعباء + مسؤوليّة) (تصرّفه + أسرته)

٩. الاضطرار، وقد تسهم بعض الظروف في تأديته

(٩) (يجب عليّ + عليّ) المغادرة حالًّا

١٠. الضرورة المقترنة بشرط/ وضعيّة ما

(١٠) يجب إقصاء الطالب عن إتمام الامتحان (إن ضُبط متلبّساً بالغشّ + في حال ضبطه متلبّساً بالغشّ)

إنّ مصادفتنا في بعض المعاجم، وإن بقلّة، لفاعل «وجب» النحويّ بصيغة المصدر، القابل التحويلَ إلى المركّب الموصوليّ «أنْ ج»، وينعكس، لا يخوّل لنا القول بأنّ استعمال «وجب» فعلَ توجيه هو نتاج تطوّر اللغة؛ وإنّما يُكتفى بالقول إنّ نسبة استعماله بتلك الصفة أعلى بكثير في لغتنا اليوم؛ وكذا هو الشأن بالنسبة إلى استعمال فعلنا في صيغة المضارع. وليس بالوسع ادّعاء احتجابه بصيغة الماضي؛ خاصّة مع تسجيل تواتره في اللغة العامّيّة بصفة ملحوظة؛ وفي سياق هذا الاسترسال في الاستعمال بين القديم والحاضر، يتنزّل تناولنا لـ«وَجَبَ/ يَجِب» في تداوله الثاني.

٢. «وَجَبَ/يَجِب» فعلَ توجيه

١,٢ لمحة عن أفعال التوجيه

يشتمل الفعل عند النحاة العرب على حدث مقترن بزمان، خلافاً للمصدر المقتصر على الحدث. ويختصّ الفعل في أدبيّات بعض الأنحاء (ومنها النحو الفرنسيّ) بثلاث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مقولات متقاربة وشبه متداخلة، رغم النزوع إلى المايزة بينها؛ وهي الزمن temps والجهة aspect والصيغة mode التي تصبغ «شكل» الفعل بحسب موقف المتكلّم ممّا يقوله.

يُجمَل الزمن في المنقضي (للماضي (من الأحداث)) وغير المنقضي (للحاضر/الحال والاستقبال)، ويمكن التمثيل لكلّ معنى من الثلاثة بنقطة على خطّ الزمن، بينما يُمثَّل للجهة بمجال على نفس الخطّ، لأنّها تخصّ كيفيّة جريان الحدث، من حيث الابتداء (اندلع الخلاف) أو الانتهاء (آتت المساعي أُكلها) أو الاستمرار (توافد القوم) أو التكرار (تتالت الطلَقات) أو عدم الاستغراق في الزمن (انفجر اللغم)؛ وما إلى ذلك من التفريعات كالتكثيف والتتويج والانتشار. ولا يمكن بحال الحديث عن اضطلاع مكوّن بعينه في التركيب بإنتاج القيمة الجهيّة، نظراً إلى كون الجهة إنّما هي حاصل تفاعل مجمل العناصر بعضها مع بعض؛ فهي «ليست من الزمان، إذ لا لفظ لها يُسْلمها إلى أبنية دون أخرى، ولا هي من التوزيع المعجميّ المحض بحيث يُتنبّأ بمجرّد صِيَغه بالجهة فيه، يبقى أن نخلص إلى أنّها من التركيب» [١١].

أمّا الصيغة فتتحدّد في الأصل بالفضلة التي تكون، إمّا مصدراًinfinitive (أقترح الخروجَ غداً)، ويكون الحديث عن الصيغة الإخباريّة mode indicatif؛ أو ذات الطبيعة الجُمليّةcomplétive (أقترح أن يخرجوا غداً)، ويكون الحديث عن صيغة الاقتضاء أو الصيغة الاحتماليّة/ الافتراضيّة/ الشرطيّةmode du subjonctif ، للأفعال الموجّهة verbes modaux التي منها أفعال الوجوب، موضوع بحثنا؛ وهي فئة من الأفعال تُتّخذ أدواتٍ لسانيّةً تسمح بإدراج حدث procés في الخطاب، على أنّه من الممكن أو الجائز أو الممنوع/المحجّر أو الضروريّ أو الواجب أو المحبّذ أو المقدور عليه ...، وتلك معان يعود تقديرها إلى المتكلّم، صانع الخطاب، والسامع، المؤوِّل له. ففي جملة مثل: «يسافر زيد» إثبات لحدث (السفر)؛ بينما في الجملتيْن: «يستطيع زيد أن يسافر» و«يجب على زيد أن يسافر»، الإثبات موجَّه نحو الاستطاعة أو الوجوب، بمجرّد لجوء المتلفِّظ إلى الفعليْن «يستطيع» و«يجب». وتقبل أفعال الوجوب المصدر والمركّب الموصوليّ (الفعل فيه منصوب بِـ«أَنْ») في «موقع الفاعل»: (ينبغي الخروجُ غداً)، و(ينبغي أن يخرجوا غداً)، ويسمح هذان النوعان

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(من الفاعل) بنوعيْن من التأويل، حرّ ومقيّد؛ كما سيأتي.

المفاهيم الثلاثة التي لا ينفكّ منها الفعل، وهي الزمن والجهة والصيغة لا تفترق إلّا لتجتمع في تحصيل معنى الخطاب؛ وعن عسر الفصل بينها، نورد أقوالاً تخصّ علاقة الجهة بالزمن خاصّة، وبموقف المتكلّم ممّا يتلفّظ به. يقول دافيد كوهان David Cohen: «العلاقة بين الجهة والزمن متعدّدة ويمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، فمفهوم الجهة حظي منذ بدايات التنظير له بتأويل زمنيّ، جزئيّاً أو كليّاً، والمفهوم المُقدّم [في هذا السياق] هو مفهوم المدّة [١٢]. وقد اعتُبرت الجهة «الحدث مستغرِقاً في الزمان باعتبار مدّته فيه أو باعتبار جريانه أو انتهائه منه» [١٣]، وفي شأنها أورد ألجيرداس، ج. قريماس Algirdas, J. Greimas وجوزيف كورتاس Joseph Courtès: «أُدرجت الجهة تاريخيّا في اللسانيّات على أنّها «وجهة نظر حول الحدث» قادرة على أن تظهر في شكل مورفيمات نحويّة مستقلّة. ويقتضي منّا السعيُ إلى توضيح بنية الفواعل التحتيّة لتجلّي مختلف «الجهات» إدراج [...] فاعل منفّذ للفعل من ناحية، ومن ناحية أخرى، فاعل عرفانيّ [يتولّى] ملاحظة هذا الحدث وتفكيكه، محوّلاً إيّاه إلى حدث (متميّز إذن بدلالات الاستمرار أو عدم الاستمرار، بالانقضاء أو عدم الانقضاء، بالابتداء أو الانتهاء)» [١٤]، ورأى جون ديبوا وأصحابه Jean Dubois et al أنّ «الجهة مقولة نحويّة تعبّر عن تصوّر الفرد المتكلّم للحدث المُعبّر عنه بواسطة الفعل (أو اسم الحدث)، بمعنى تصوّر مدّته وجريانه أو انتهائه (جهة الشروع والتدرّج/ الصدد والانتهاء، إلخ.)» [١٥].

وأفعال التوجيه فيما يعنينا حاضرة في معظم اللغات الطبيعيّة، وهي مثار جدل بين من يعتبرها متعلّقة بالمعجم ومن يعتبرها متعلّقة بالنحو، ويقرّبها من الأفعال المساعدة verbes auxiliaires والأفعال شبه المساعدة verbes semi-auxiliaires التي لا يمكنها أن تكون الأفعال الأساسيّة في التراكيب، وممّا يقوله عنها موريس قروس Maurice Gross، صاحب نظريّة النحو المعجم (١٩٧٥-١٩٨١) théorie du lexique-grammaire: «[للفعل] المساعد دور دلاليّ ثانويّ، لعلّه ظرفيّ، قياساً على الظرف. ويقتصر دور الأفعال المساعدة على إضافة تدقيقات (أو مُوَجِّهات modalités) إلى الحدث الأساسيّ الموافق للفعل» [١٦].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد تكون أفعال التوجيه متعدّدة المعاني، لكنّ سياق التلفّظ ونبرته كفيلان برفع اللَبْس؛ فجملة من قبيل: «يستطيع العامل أن يتأخّر» قابلة، إلى جانب مكافأتها لـ: «يمكن أن يتأخّر العامل»، للتأويل بـ: «لِلعامل إذْنٌ بالتأخّر»؛ «العامل قادر علَى التأخّر»، «عوائق مادّيّة ما تسبّب تأخّر العامل».

سنحاول، في ضوء ما تقدّم، الكشف عن نحْو «وجب/ يجب»، فعلَ توجيه، وما يضفيه من معان على التراكيب التي يدخل فيها.

٢,٢ البُنى النحويّة لـلفعل «وجب/يجب» بصيغة المجرّد وصيغ المزيد

البنية ف ا٠

(١) يجب إجراء عمليّة تصحيحيّة في سوق الكويت الماليّة

يدعو هذا المثال إلى التوقّف عند ثلاث مسائل:

– طبيعة ا٠ المصدريّة بما أنّه لا يستقيم قولنا:

*يجب رأسُ المال

لكون الموضوع اسماً جامداً

مق استقامة:

يجب توفيرُ رأس المال

بفاعل من المجرّد (مصدر/ اسم مشتقّ)

ففاعل هذا الصنف من الأفعال لا يكون اسماً جامداً، بل هو ذو طبيعة مصدريّة أو جُمليّة:

لا يجب أن يتجاوز ارتفاع السهم هامش ١٥٪

– تواتر ورود هذا الفعل في صيغة المضارع؛ وتتطلّب صيغة الماضي حضور ظروف زمان ملائمة:

وجب تصحيح السوق (E؟ + آنذاك + وقتها)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولا يتعارض هذا مع ما أوردناه من أمثلة «لسان العرب»، إذ أنّ معانيها تفترض الانقضاء، ومن ثمّ التلاؤم والاكتفاء بصيغة الماضي؛ في حين يشترط مثالانا الأخيران أسبقيّة التلفّظ بفعل الوجوب «وجب/ يجب» على تحقّق الحدث المضمَّن في الفاعل النحويّ للتركيب؛ وحتّى في قولنا: «وجب تصحيح السوق (E؟ + آنذاك + وقتها)»، ينسجم الفاعل النحويّ المشتقّ «تصحيح» مع التحقّق في مستقبلٍ، فيما مضى. ويظلّ التفاوت بين زمان التلفّظ وزمان المضمون القضويّ للفاعل النحويّ، علاوة على القيود التركيبيّة، من أهمّ شروط تصنيف «وجب/ يجب» فعل توجيه؛ وسنعود إليْه.

– ورود ا١ معرّفاً بالأداة «الـ» أو بالإضافة:

*يجب ضخٌّ

مق:

يجب (الـ) ضخّ (للـ + الـ) أموال.

إلاّ أنّ مثالاً أورده المنجد في اللغة والأعلام [١٧]، وكان على

البنية ف ا١ ح <لـِ> ا١ ح <على> ا٢

(٢) وجب لي على فلان دينار

(وهو قابل لإعادة البناء، باسترداد المصدر المحذوف، كما سيتوضّح من (٢١)) يجعل ما اعتُبر من لوازم فعلنا محلّ مراجعة، فالفعل في صيغة الماضي، وا١ «دينار» اسم جامد غير معرّف، وإن كان تقدير مشتقّ مُلابِس محذوف من قبيل: «صرْف»، «دفْع»،...، وارداً؛ فيكون أصل الكلام:

(٢١) وجب لي على فلان (دفْعُ + صرْفُ + تسديدُ) دينار

وعن طبيعة ا١ المصدريّة، فإنّ ما تجدر ملاحظته هو أنّ التأويل الحرّ أو المقيَّد يكون بحسب استعمالنا على التوالي، المصدرَ أو الفعلَ المضارع المنصوب بـ«أن»، فالقول:

(٣) يجب احترامُ الإجراءات الوقائيّة ضدّ الفيروس

لا يُفصح لا عن جنس ولا عن عدد المعنيّين بالحدث الذي في الفاعل النحويّ بالمصدر «احترام»، وهذا مجال التأويل الحرّ، أمّا في قولنا مثلاً:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(٤) ينبغي على (المواطنين + المربّي +...) احترامُ الإجراءات الوقائيّة ضدّ الفيروس

فإنّ ٠١ الدلاليّ للحدث يتعيّن من حضور ١١ (المواطنين + المربّي + ...) في التركيب، وينطبق التأويلان على أفعال أخرى من قبيل «أراد» في قولنا:

(٥) أراد الخبراء (رفْع + أن يرفعوا + أن يرفع المسؤولون) حجم السيولة

إلاّ أنّ التأويل الحرّ يبدو منحسراً مع أفعال عاملة opérateurs verbes (= تُعمِل جملة في جملة) قريبة دلالةً وسلوكاً نحويّاً من «أراد»، مثل «نوى»؛ وقولنا:

(٦) ينوي الخبراء (رفْعَ + أن يرفعوا) حجم السيولة

مُتمحّضٌ للتأويل المقيّد، لاتّحاد فاعل coréférence du sujet الفعلَيْن: النيّة والرفْع؛ أمّا مع الفعل «تمنّى»، فتُرجّح كفّة التأويل الحرّ، ويعود الاختلاف، رغم كون «نوى» و«تمنّى» فعلَيْن «للصعود verbes de montée»، إلى أنّ العزم في الأوّل ينطلق من «قدرات ذاتيّة»، في حين يتعلّق تحقُّق المرغوب فيه مع الفعل الثاني بعوامل خارجة عن «نطاق» الذات كما في قولنا:

(٧) أتمنّى أن يلقى الاقتراح قبولاً

بل يظلّ الارتباط بالعوامل الخارجيّة ، وإن بدرجة أقلّ، حتّى في القول:

(٨) أتمنّى النجاح (E + في المشروع)

لهذا كلّه يجوز استبدال صيغة المعلوم بصيغة المبنيّ لغير الفاعل، قولُنا:

(٩) يتمنّى الخبراء أن يُرفع حجم السيولة

أو ما يوازيها من صيغ المطاوعة والجَعْل الصفر causatif zéro:

(١٠) يتمنّى الخبراء أن يرتفع حجم السيولة

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الأفعال العاملة من قبيل «أراد» و «نوى» تسهم في رفع اللَبْس المتعلّق بـ٠١ من حيث الفاعليّة أو المفعوليّة في بعض الجمل من قبيل:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يزعج المضاربون المستثمرين

التي لا يمكن تحديد الفاعل المنفِّذ sujet agentif فيها، بمعنى: هل يتقصّد ١٠ إزعاج ١١ أم لا؟ وحتّى إدراج الظرف لا يرفع اللَبْس:

يزعج المضاربون المستثمرين (كالعادة + دائماً)

وقد يتقلّص اللَبْس إلى حدّ ما عند القول:

يزعج المضاربون كعادتهم المستثمرين

أمّا إدراج أفعال عاملة مخصوصة، فكفيل برفع اللَبْس:

(يريد + ينوي + يتعمّد) المضاربون أن يزعجوا المستثمرين

وبالعوْد إلى البنية «ف ١٠»، فإنّه لا يعسر علينا تبيّن أنّ ١٠ إنّما هو فاعل نحويّ وليس فاعلاً دلاليّاً، بما أنّه يمكن في حالاتٍ استقدامُ الفاعل الدلاليّ للبنية:

البنية ف ١٠ ١١

(١١) (أوْجبتْ + استوجبت) الارتفاعات المتكرّرة للأسهم إجراء عمليّة تصحيحيّة في السوق النقديّة

المكافئة لـ:

=(١١١) جعلت الارتفاعات المتكرّرة للأسهم إجراء عمليّة تصحيحيّة للسوق النقديّة أمراً واجباً

وذلك لاندراج صيغتيْ «أفعل» و«استفعل» من «وجب» في العوامل السببيّة opérateurs causatifs. وفي شأنها يذكر موريس قروس أنّ بعض الأفعال، مثل faire/make (= جعل) تدخل على أفعال عديدة أخرى لتكوين جمل بمعنى جعليّ؛ لدينا:

يجعل زيد # بكْرٌ يفهم

يجعل زيد بكراً يفهم

ممّا يزيد موضوعاً (= زيد) للجملة «الأصليّة»(يفهم بكْر). ويعمّم موريس

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قروس هذا التحليل على أفعال مثل rendre (= صيّر) و mettre/put(= وضع/ ترك)، كما في: «صيّر الدم الماء أحمر»(= صار الماء أحمر)، و» وضع/ ترك زيد بكراً في حرج» (= أحرج زيد بكْرا)؛ (م. قروس، ١٩٨١ ص ص ٢٣-٣٠) [١٨]. وفي العربيّة، تؤدّي مزيدات الأفعال بـِ»فعّل» و»أفعل» المعنى الجعليّ:

(فهّم + أفهم) زيد بكراً الدرس (= جعل زيد بكراً يفهم الدرس)

ومن الطرافة بمكان اعتبار النحاة القدامى المفعول به الأوّل (= بكراً (في مثالنا)) فاعلاً للفعل المجرّد (= فهِم)، فيحتلّ المفعول الثاني حيّز المفعول الأوّل:

يفهم بكْر الدرس

ولئن كان الأمر مألوفاً مع المزيد بـ»أَفْعل» من «وجب»، فإنّ صيغة «استفعل» تبدو متمحّضة لمعنى «الجعْل» مع هذا الفَعل وبعضٍ من بدائله مثل «ألزم» (من»لزِم»، قولنا: «استلزم». ومن خصائص فعلنا استواء الدلالة بين المجرّد (وجب) والمزيد (توجّب).

نتبيّن من كلّ ما سبق أنّ العلاقة بين البنيتيْن ف ٠١ (المثال ١) وف ٠١ ١١ (المثال ١١) قائمة، عن طريق العوامل السببيّة، في إبراز الفاعل الدلاليّ.

ولصيغة «أفعل» (أوْجب) البنية المشبَّعة (المستوفية لجميع المفاعيل) التالية:

البنية ف ١.١ ح <على> ٢١

(١٢) أوْجب القائمون على السوق الماليّة على المستثمرين الامتثال للقوانين

ومنه أيضاً في بنية بثلاثة مفاعيل:

البنية ف ١.١ ح <على> ٢١ (ح <لـِ> ٣١)

(١٣) (أوجب + فرض) الله الصوم (E + له) على عباده

وفيهما فاعل المصدر الوارد في موقع ١١ هو الفضلة المدْرَجةُ بالواسطة «على»، بما أنّه يمكن إعادة بناء الجملتيْن كالآتي:

(١٢١) انقيادُ المستثمرين لقوانين السوق الماليّة واجب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١٣) صوم العباد لله واجب

ممّا يعني أنّ مضمون الواجب (الامتثال، الصوم) لا يشمل ٠١ في كلّ الحالات إذا كان اسماً من أسماء الجلالة، بينما قد يشمله إذا كان ٢١ مركّباً بالعطف، المعطوف عليه فيه «النفْس» مضافة إلى ضمير يعود على ٠١:

(١٤) أوْجب القائمون على السوق الماليّة على أنفسهم وعلى المستثمرين الانقياد للقوانين.

وتستوقفنا في هذه البنية الفضلة المدرَجة بالواسطة «على»، لِكوْنها من طبقة <العاقل> humain، ممّا يسمح بإعادة بناء الجملة على النحو التالي:

(١٢٠) يجب على الأتباع طاعة القائد

وهو ما لا يصحّ مع اسم من طبقة <غير العاقل> non humain:

*يجب على الظروف الاستعداد للمشروع

*يجب على الأقدار أن تستجيب [١٩] للمطالب

مق:

يجب على الشركاء (الاستعداد + أن يستعدّوا) للمشروع

يجب على الحكومة (الاستجابة + أن تستجيب) للمطالب الشعبيّة

باعتبار الحكومة من طبقة <العاقل الجماعيّ> humain collectif الدلاليّة، المتفرّعة عن طبقة <العاقل>.

وللفعل «يجب» استعمال مخصوص، لعلّه مقترن بالنصوص الشرعيّة؛ وفيه يبرز الحرف «في» مكافئاً للحرف «على»، نقول:

(١٥) تجب الزكاة (على + في) المال البالغ النصاب [٢٠]

حيث استعمال الحرف «في» أقرب إلى استعماله في الآية: «يا أيّها الذين آمنوا كُتب عليكم القصاص في القتلى» [٢١]، وهو ليس من قبيل «في» في قولنا:

وجب النظر في الأمر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لأنّ الحرف هو ممّا يتعدّى به الفعل «نظر»أ ويقبل التقديم والتأخير في حال التضمير:

وجب فيه النظر

= وجب النظر فيه

ما نخلص إليه هو أنّ البنية «ف ٠١» بـالفعل «وجب/ يجب» هي المنطلق والمنتهى، بما أنّه يمكن أن تُحمل عليها التنويعات والبُنى المشبَّعة؛ وتسمح البنية «ف على ١١ ٠١»، أي بتقديم ١١ على ٠١ بإبراز نيابة الحرف عن الفعل، ممّا يقرّب فعل «وجب» من الأفعال العامّة [٢٢] verbes généraux وأفعال العماد [٢٣] verbes support، فقولنا:

(١٦) يجب عليك احترام البروتوكول الصحّي

مكافئ لقولنا:

(١٦ا) عليك (E + بـ) احترام البروتوكول الصحّيّ

ولا يستقيم الحرف «بـِ» عند حضور فعل التوجيه «يجب»:

(١٦ا) *يجب عليك باحترام القانون

كما أنّ سقوط الفعل «يجب» لم ينجرّ عنه ذهاب المعنى، وفي هذا إحدى خصائص العماد كما يتبيّن من قولنا:

قامت الحكومة برفع الرسوم الجمركيّة

= رفْع الحكومة للرسوم الجمركيّة [أمر متوقّع]

إذ لم يذهب معنى «رفْع الحكومة للرسوم» بحذف فعل العماد «قامت» (أضفنا الخبر النمطيّ لتمام الجملة).

وكما قد يُستغنى بالحرف «على» عن الفعل «يجب»، فإنّ معنى الإلزام الذي يتضمّنه هذا الفعل ووفرة تداول عبارات قائمة على الإضافة، المضاف فيها المصدر «وجوب» جعلت هذا المركّب مستغنياً عن الخبر النمطيّ، خلافاً لبقيّة المركّبات:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وجوبُ التوقّف

*رفْع الأجور مق: رفْع الأجور أمر متأكِّد.

وليس الفعل «يجب» لازم الحذف، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأفعال العامّة التي لا يخلو منها فعل (ضرَب = كان منه ضرْب)، والمحذوفة وجوباً [٢٤].

ويمكن تفسير تضمُّنِ «على» لمعنى الوجوب بكونه أثراً من آثار حذف «يجب»، لأنّ الحذف في اللغات الطبيعيّة أيسر من الزيادة؛ من ذلك أنّ أصل جملة «دخل زيد الغرفة"، مثلاً، هو «دخل زيد إلى الغرفة"؛ ويطّرد حذف الأسماء الملابسة noms appropriés، مثل «خسارة» في قولنا: „تكبّد قطاع السيّارات مليارات الدولارات»، بدل: „تكبّد قطاع السيّارات خسارة بمليارات الدولارات"؛ وقل الشيء نفسه بالنسبة إلى الاسم «خيفة» مع الفعل «توجّس». ومن الأسماء القابلة للحذف الأسماء التصنيفيّة noms classifieurs، كما في قولنا: «اشتريتُ الكتاب بدينار»، بدل: «اشتريت الكتاب بقيمة دينار".

ويظلّ معنى الوجوب ملازماً لـ«على»، سواء أ اعتُبر اسمَ فعل بمعنى الأمر، كما في: «عليك بزيد أو بكذا» (= تمسّكْ به)؛ أو كما في: «عَلَيّ بفلان أو بكذا» (= أحضرْه لي أو أعطني إيّاه).

ولا يتمّ الإخبار بلفظ «الوجوب» في موقع المسند فقط، بل يتعدّاه إلى موقع الظرف؛ ويتواتر ذلك في المدوّنات النحويّة، من قبيل:

يتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً إذا كان مركّباً بالجرّ، والمبتدأ اسماً نكرة

والجملة تقبل تحويل إعادة البناء transformation de reconstruction:

يجب (تقديم + أن يتقدّم) الخبر على المبتدأ إذا كان مركّباً بالجرّ، والمبتدأ اسماً نكرة

٣,٢ من البدائل الجدوليّة لـ«يجب»

نورد على سبيل الذكر لا الحصر: «ينبغي»، «يلزم»، «يتعيّن»، «يتحتّم»، «يقتضي» (الأمر، الوضع)، «يفرض»؛ لدينا:

(يجب + يتوجّب + ينبغي + يلزم) (E + عليه) (الحضور + أن يحضر) في الموعد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويؤدَّى معنى الوجوب أيضاً عن طريق بعض المصادر: «وجوباً»، «حتماً»، والمركّبات: «على»(+ اسم أو ضمير)، (وقد مرّ بنا)، «لا بدّ»، «بموجب»، «بمقتضى»، ...، أو حتّى الجمل: «بات (لِزاماً + متحتّماً + ...)؛ ويطال الوجوب بالخُلف معنى المنع، إلى حدّ التحريم، بأفعال من قبيل: حجّر/ يحجِّر، منع/ يَمنع، حظر/ يَحظُر،...؛ ويطّرد ورودها بالمبنيّ لغير الفاعل (يُحجَّر، يُمنع (E + منعاً باتّاً))، وباسم المفعول (ممنوع، محظور، محجَّر، ملزَم (بالنسبة إلى الأشخاص))، وباسم الفاعل (موجِب، ملزِم (بالنظر إلى نصوص القوانين)، وتُستعمل عبارة «بموجِب» في مقامات تفسير أو تبرير سنّ الأحكام أو تطبيقها. ويُتوسّع بالوجوب إلى الأمر والنهي والزجر في معانيها الأصليّة، أي مِن الأعلى مقاماً إلى مَن دونه.

وممّا تجدر ملاحظته، اندراج البديل الجدوليّ «ينبغي» في الناقص التصريف، بما أنّه لا يُستعمل إلاّ في صيغة المضارع، فلا الماضي ولا المصدر المشتقّ منه ممكنان، كما مع «يجب»، إذ يصحّ قولنا:

(وجب + يجب + وجوب) البيع

(*انبغى + ينبغي + *انبغاء) البيع

فالماضي «انبغى» مهمل، ويعبّر عنه بـ: «كان ينبغي» [٢٥]، وفي النفي بـ: «ما كان ينبغي»، وأخفّ من ذلك في عدم الوجوب: «ما كان لـه».

ولا يمكن ردّ ٠١ مع «ينبغي» إلى ١١، كما يحدث مع «يجب»، ممّا يقرّب «ينبغي» من الأفعال «المبهمة» verbes impersonnels في اللغة الفرنسيّة، وتلحق بـ«ينبغي» صيغة «تفعّل» من الفعل «وجب» من حيث عدم إمكانيّة ردّ ٠١ إلى ١١، إلاّ أنّ «توجّب» ليس ناقص تصريف تماماً، بما أنّه يمكن استعمال صيغتيْ الماضي و المضارع، وبصفة أقلّ المصدر. أمّا «يلزم» فيتصرّف تصرّف «يجب»، بما أنّه يمكن استعماله بصيغة «أَفْعَل»، وتكون «بِـ» [٢٦] واسطةَ التعدية إلى ٢١:

ألزمتني أوضاع السوق بالبيع

وتسقط الواسطة «بِـ» إذا كانت الفضلة جامدة:

ألزمني المرض الفراش

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وثمّة حدس بحذف المصدر «ملازمة»، اجتناباً للحشو: (؟ألزمني المرض بملازمة الفراش)

ويدخل هذا الفعل في البنية « ف ٠١ ١١ ح <بـِ> ٢١»:

ألزم زيد (نفسه + بكراً) بقضاء دَيْنه

وما تجدر ملاحظته فيما يتعلّق باختلاف تأويل ٠١ في البنية «ف ٠١»لـ«وجب» ولبدائله الجدوليّة، هو أنّه أحاديّ التأويل إذا كان فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ«أن»، لتصرُّف الفعل مع الضمير المتعيّن:

(يجب + ينبغي + يلزم +...) أن (أبيع + يبيع + يبيعوا + ...)

أمّا في حال استعمال المصدر، فالتأويل حرّ كما أسلفنا، قولنا:

(يجب + ينبغي + يلزم +...) البيْع

إذ «البيع» متعلّق بإرادة المتكلّم وبسياق التلفّظ، وليس تعدّد التأويل واقعاً بلغات أخرى، مثل الفرنسيّة والإنجليزيّة:

Il doit partir

He must go

(والجملتان بمعنى «يجب عليه أن ينطلق/ يذهب»)؛ ويصبح التأويل غير مقيّد في حال استبدال «doit» (المصرّف من الفعل devoir مع جميع الضمائر) بـ«faut» (المصرّف فقط مع ضمير الغائب المفرد من الفعل falloir)، كما في:

Il faut partir

الجمل الثلاث في معنى وجوب الذهاب، لكنّ تأويل الأوليْن مقيّد بضمير الغائب المفرد، أمّا الثالثة فتأويلها حرّ. وللإشارة، فإنّ الفعل devoir فعلُ توجيه، أمّا falloir فلا.

تبيّن لنا أنّ التجمّد أو شبه التجمّد ليسا بغريبيْن عن أفعال التوجيه (في معنى الوجوب)، بحكم تواتر ورودها في صيغة المضارع، كما أسلفنا، ولزومها عموماً

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ضمير الغائب المفرد، سواء أكان الفاعل مذكّراً أو مؤنّثاً، مفرداً أو مثنّى أو جمعاً؛ إلاّ أنّ «يجب» يمثّل أقلّ درجات نقص التصريف، إذا اعتبرنا ورودَه بصفة أقلّ في صيغة الماضي وإمكانيّة تأنيثه، وكذلك جوازَ الإخبار به، سواء أكان اسماً (وجوب) أم صفة (واجب(ـة))، أو كان في موضع المسند أو الظرف، وتلك هيئات لا تتوفّر خاصّة لبديله الجدوليّ «ينبغي» الموغِل في نقص التصريف، إلاّ إذا استثنينا ندرة استعماله مؤنّثا:

تنبغي مراجعةُ الخبير الاقتصاديّ قبل خوض غمار الاكتتاب في البورصة

وكذلك ندرةَ استعماله الشديدة في الماضي؛ ولكن ليس في معنى «الإلزام»، وإنّما في معنى «الصلاح» و«التيسّر» [٢٧].

ومن منطلق «الترادف»، يمكننا توسيع قائمة البدائل الجدوليّة بأفعال في معنى الإيجاب والإلزام، من قبيل: «أجبر» و«أكره» و«أرغم»، ...، (لدينا: أجبره على الأمر: ألزمه بفعله)؛ مع ضرورة دراسة الأفعال حالة بحالة، تركيباً ودلالة، على اعتبار عدم وجود ترادف بصفة مطلقة.

٤,٢ الزمان والجهة في التراكيب بأفعال الوجوب، أفعالَ توجيه

يسمح الانطلاق من:

(١) (ينبغي + يجب + يلزم + ...) إدراج الشركات الكبرى في البورصة لإنعاش الاقتصاد.

(٢) احترام القانون الداخليّ للسوق (واجب + لازم)

(٣) (وجوب + ؟ لزوم) (التوقّف + دفع الرسوم)

بمحاولة إبراز علاقة أفعال التوجيهmodalité للوجوب بالزمان والجهة aspect اللذيْن يَسِمان التركيب؛ ولا يغيب عنّا من الوهلة الأولى اصطباغ الأحداث في أمثلتنا بطابع الإطلاق في الزمن، إلاّ أنّه يمكنُنا أن نسجّل فيما يتعلّق بِـ(١) مهلةً بين زمن التلفّظ والزمن المفترض لتحقّق الفعل الأساسيّ في صيغة المصدر (إدراج)؛ أمّا التوجيه بالصفة في (٢)، فهو يضمن تلازماً وتزامناً بينه وبين الحدث الرئيسيّ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(احترام)؛ فيما يضمن فعل التوجيه بالمصدر في (٣) جهة التكرار aspect itératif.

وما ينبغي الانتباه إليه في جمل من قبيل

(٤) يجب (استدعاء + أن يُستدعى) الشهود

هو اشتمال التراكيب بأفعال الوجوب على عامل أعلى opérateur supérieur (يجب) هو فعل الوجوب ذاته، وبنية إسناديّة يمثّلها الفاعل الاعتباريّ/ النحويّ للعامل الأعلى ((استدعاءُ + أن يُستدعى) الشهود)؛ ولا يخفى أنّنا بإزاء زمنيْن، سابق متعلّق بالعامل، ولاحق مضمَّن في «فاعله» (موطن الحَمْل/ الإسناد).

على أنّ فعليْ التوجيه «يجب» [٢٨] و«يلزم» موصولان معجميّاً بالزمن؛ وأهمّ ما ينبغي قوله هو أنّ الأفعال التي نظرنا فيها لا ترد في الخطاب الذي هو من صميم لغات الاختصاص (لغة البورصة تحديداً)، لأنّها ستكون عديمة المعنى:

*يجب أن ترتفع أسهمنا

إلّا ما كان من أمانيّ المستثمرين في مناجاة بعضهم بعضاً، أو في مناجاتهم أنفسَهم؛ وكذا الشأن بالنسبة إلى أفعال التواصل في الخطاب المصاحب أو الحاضن للّغة الخاصّة. لديْنا مثلاً:

يتوقّع الخبراء ارتفاع أسعار النفط

وفي هذا تفسير لتواتر استعمال «وجب/ يجب»، من قبيل:

يجب وضع/ لِبس الكمامة لمنع عدوى الفيروس

وللوجوب معنى الإثبات، باعتبار استعمال سيبويه لمصطلح «الواجب» في مقابل «المنفيّ».

يتبيّن إذن أنّنا مع «وجب/ يجب» بإزاء فعل يتوفّر على طيف تأويل واسع، ومن ثمّ، فهو يتطلّب مزيد النظر والتحقيق؛ لذلك آثرنا أن نختم محاولتنا بها من شأنه أن يحمل الدارسين على إغنائها.

٣. آفاق البحث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١,٣ سمة العموم في الفعل «وجب»

نرتكز تحت هذا العنوان على ارتفاع نسبة انتقاء فعلنا لموضوعاته، بالقوّة، أي باعتبار «مرادفاته» وبدائله الدلاليّة؛ وقد تبيّن ذلك من وفرة المعاني المسندة إلى الفعل «وجب» في المعاجم القديمة والحديثة؛ ذكرنا منها الموت والغياب/ الأفول والسقوط واللزوم/ الثبوت؛ إضافة إلى معنى الخفقان/ الاضطراب. ولا يعسر تبيّن انسحاب تلك المعاني، باستثناء «الخفقان» الخاصّ بالقلب، على كمّ غير مُتناهٍ من الأشياء/ الموجودات، إن لم يكن على الحقيقة، فعلى المجاز؛ ذلك أنّ الموت يصيب الإنسان والحيوان والنبات والأمل والحياء، وما إلى ذلك؛ وقل الشيء نفسه عن الغياب والأفول. والسقوط مآل كلّ ذي كتلة مرتفع عن الأرض، وحتّى ما هو من المجرّد كالحقّ والعدل، وهكذا. واللزوم بمعنى التحتّم وحلول الأجل يلابس كلّ حدث يمكن تصوّره (من الولادة إلى الموت، من الاحتفال إلى الحِداد، من الـ ... إلى الـ ...،). وينوب عن الخفقان «الاضطرابُ» الذي يشمل الغصن والقارب والمواقف والدورة الدمويّة، وحتّى دقّات القلب؛ والقائمة تطول. فهل بعد الوقوف على اتّساع طيف فاعل «وجب» من جواز القول بأنّ هذا الفعل من لوازم ما يُشاهَد في الحياة من أعمال وأحداث وأحوال، وبانجذابه إلى الأفعال العامّة التي «لا يخلو منها فعل»؛ لكنّه على عكسها لا يُحذف، إلّا ما كان من واسطة التعدية «على» النائبة عنه؟ [٢٩].

٢,٣ جدوى وصف «وَجَبَ/يَجِب» فعلَ توجيه

إنّ انتماءَ الفعل «وجب/ يجب» إلى خطاب ما وراء اللغة وقربَه من الأفعال المساعدة يجيزان اعتبار تركّبِه مع جمل منتجة أو حاملة لمعنى «الحدث» وإكسابِه لها معنى الوجوب مدخلاً للنظر إليه على أنّه يمثّل الجملة العليا phrase supérieure «الحاضنة» لحدث/ مضمون قضويّ هو المقصود من الكلام؛ وهذا شأن «قال» مع مفعول القول، على سبيل المثال؛ وشأن الأفعال العاملة verbes opérateurs التي تُعمِل جملة في جملة؛ ومن شأن هذا الاعتبار توسيع أفق معالجة فئات من الأفعال بأبعاد التوجيه والجهة وغيرهما فيها. وهكذا يصبح للتمييز بين الفاعل النحويّ والفاعل الدلاليّ في بعض التراكيب كبير الفائدة في فهم كيفيّة اشتغال اللغة وإفهامها لمتعلّميها، من أهلها ومن غير أهلها.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ففي جملة بفعل عماد مثل: «ألقى زيد باللائمة على عمرو»، «زيد» هو فاعل نحويّ لفعل العماد «ألقى»، وفاعل دلاليّ لـحدث «اللوْم/ اللائمة». وفي جملة بفعل توجيه بمعنى الوجوب مثل: «يجب على المواطن الإسهام في حفظ الصحّة العامّة»، الفاعل النحويّ لـ«يجب» هو «إسهام المواطن في حفظ الصحّة»، المتضمّن بدوره إسناداً، والفاعل الدلاليّ فيه هو «المواطن» للمسند)وهو الاسم المشتقّ(«الإسهام في حفظ الصحّة». وبقدر ما يتجرّد «وجب/ يجب» من الحدث، مستبقياً الزمان والتوجيه modalité ، فإنّه يمكن تقريبه من «أفعال العبارة»، حسب تصنيف ابن يعيش للأفعال الناقصة (كان وأخواتها وأفعال الشروع والمقاربة وأفعال القلوب وما شابهها)؛ يقول: «فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث، لم تكن أفعالاً إلّا من جهة اللفظ والتصرّف» [٣٠].

نخلص من هذا كلّه إلى أنّ اشتمال الفعل على حدث وزمانه أو اختصاصه بالزمان، وما يلحق به من جهةٍ وتوجيهٍ، هما الركيزة الأساسيّة، إن لم نقل الأولى للتصنيف.

خاتمة

سعينا في بحثنا إلى تتبّع السلوك النحويّ للفعل «وجب/ يجب»، للوقوف على أبرز خصائصه التركيبيّة والدلاليّة، في استعمالَيْن له: فعلاً توزيعيّاً وفعلَ توجيه. فكان أن تطرّقنا إلى مفهوم التوزيع، وأن قدّمنا نبذة عن أفعال التوجيه. ولـمّا كان التركيب غير منفكّ عن الدلالة، عمدنا إلى ضبط البُنى النحويّة لفعلنا في الاستعمالَيْن؛ ولم نُغفل الانفتاح على بدائله الجدوليّة، في معنى «الوجوب» تحديداً، لنقف على تحرّكها بين قطبيْ الاشتقاق والتجمّد وشِبْهِه (ممثّلاً في «ينبغي»). ومن عناصر بحثنا، علاقة الفعل «وجب/ يجب» بالزمان والجهة. أمّا نهاية المطاف، فكانت التنبيهَ إلى سعة الطبقات الدلاليّة لفاعل «وجب»، وقد شملت العاقل والحيوان والنبات والجامد المحسوس والمجرّد، في جمل على الحقيقة أو على المجاز؛ وكذلك طرحَ وصفنا لـ«يجب» فعلَ توجيه آليةً لمعالجة الأفعال المساعدة والأفعال العاملة وأفعال التواصل، من حيث انتماء بعضها إلى الميتا خطاب ، واقتصار دورها على إدراج التراكيب الإسناديّة الحاملة للإعلام اللسانيّ، وإضفاء الأبعاد الجهيّة عليها؛ وهو ما خوّل لنا التمييز بين نوعيْن من الفاعلين: الفاعل النحويّ والفاعل الدلاليّ؛ وعلى هذا الأساس، أجزنا لأنفسنا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اقتراح منوال إجرائيّ لتصنيف الأفعال. كلّ ذلك من أجل فهم أدقّ لكيفيّة اشتغال اللغة، وتوسيع آفاق معالجة الظواهر اللغويّة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش

- انظر في شأنها مقال عبيد، راضية (٢٠١٩) "الخصائص التركيبيّة والدلاليّة لأفعال التواصل" العدد ٨ من مجلّة "اللسانيّات العربيّة"؛ وكذلك:

Le Pesant, Denis (2007) « Trois petites études sur les prédicats de communication verbaux et nominaux » in Langue française .n° 153

٢- انظر في شأنه:

Giry-Schneider, J. (1987) : Les prédicats nominaux en Français, .p 21

Kechaou, S. (1997): « Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'argument » in Études linguistiques vol. 3, revue .de l'Association Tunisienne de Linguistiques, p 6

٣- انظر في شأنها هاريس (١٩٦٤).

٤- « La distribution d'un élément sera définie comme la somme de tous les environnements de ces éléments. L'environnement d'un élément A est la disposition effective de ses co-occurents, c'est-à-dire des autres éléments, chacun dans une position déterminée avec laquelle figure A pour produire un énoncé. Les co-occurents de A dans une position déterminée sont appelés la sélection de A pour cette position ». Harris, Z. (1970) : « La structure distributionnelle» .in Langages n°20 p 14

٥- « La distribution acceptée par un verbe dans une structure

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

donnée peut être à priori différente de celle acceptée par le même verbe dans toute autre de ses structures ». Boons. J.P ; Guillet A., Leclère C. (1976) : La structure des phrases simples .en français, p.170

٦- Chaque fragment du discours est une combinaison» particulière d'éléments». Harris, Z. (1970): «La structure .distributionnelle» in Langages n°20, p 29

٧- وبهذا المعنى شُرح الفعل "وجب" في قوله تعالى: "فَإذا وَجَبَتْ جُنوبُها فَكُلوا مِنْها»؛ (الآية ٣٦ من سورة الحجّ)؛ راجع تفسير محمّد الطاهر بن عاشور، م ٧، ج ١٧، ص ص ٢٦٢-٢٦٤.

٨- ومن القديم: «وجب الشكر علينا» من قصيدة: «طلع البدر علينا»؛ (مع ضرورة الاحتراز على صحّة مقام إنشادها).

٩- في التونسيّة يقولون:

الزرع وُجِبْ: يعني حان وقت حصاده.

الطعام وُجب: يعني حان وقت رفعه من على النار.

ولا يتعارض هذا مع ما ذهبنا إليه من إمكانيّة إعادة البناء:

في مرحلة أولى: وَجب (أجلُ الرجل + قطافُ الثمر + ...)

وفي مرحلة ثانية: أوجب الله (أجلَ الرجل + قطافَ الثمر + ...)

وممّا تقوله المرأة التونسيّة (على الأقلّ بجهة صفاقس):

عندي وِجْبَهْ صابون

والكلام بمعنى: عندي «كمّيّة» من الملابس المتّسخة ((يجب + يتوجّب) غَسلُها + تستوجب الغَسلَ + حان وقتُ غَسلها).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وما قولنا وجبة أولى ووجبة ثانية إلخ إلاّ دليل على اقتران ماهو من مادّة / و ج ب/ بالزمن والمواقيت.

١٠- ومن معاني "الوجبة" في لسان العرب أيضاً: صوت السقوط (ج ١٥-١٦ ص ١٥٤).

١١- النحو التحويليّ العربيّ، صالح الكشو؛ ص ٣٣.

١٢- « La relation entre l'aspect et le temps est multiple et peut être considérée sous des angles divers. La notion d'aspect a reçu, dès les débuts de la théorisation dont elle a fait l'objet, une interprétation entièrement ou partiellement temporelle. On a vu une notion mise en avant et celle de la durée. » Cohen,D. (1989): L'aspect verbal. PUF, p72.

١٣- الدرس العامّ (مخطوط) للأستاذ صالح الكشو(٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى طلبة الماجيستير، كليّة الآداب بصفاقس.

١٤- « Historiquement, l'aspect s'introduit en linguistique comme « le point de vue sur l'action », susceptible de se manifester sous forme de morphèmes grammaticaux autonomes. En cherchant à expliciter la structure actancielle sous-jacente à la manifestation des différents «aspects», on est amené à introduire [...], d'une part un actant-sujet du faire, et, de l'autre, un sujet cognitif qui observe et décompose ce faire en le transformant en procès (caractérisé alors par les sèmes de durativité ou de ponctualité, de perfectivité ou d'imperfectivité, d'inchoativité ou de derminativité). » Greimas, A.J. ; Courtès, J. (1985), Sémiotique. Hachette Tome I p 22.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

L'aspect est une catégorie grammaticale qui exprime » -١٥ la représentation que se fait le sujet parlant du procès exprimé par le verbe (ou par le nom d'action), c'est-à-dire la représentation de sa durée, de son déroulement ou de son achèvement (aspect inchoatif, progressif, résultatif, etc.). » Jean Dubois et alii (1972): dictionnaire de linguistique. .Larousse p 53

L'auxiliaire a un rôle sémantique secondaire, on pourrait » 16- dire circonstanciel, par analogie avec l'adverbe. En effet, auxiliaires et adverbes ne font qu'introduire des précisions ou (modalités) pour le procès principal qui correspond au .(verbe », Gross M. (1994

١٧- مادّة / و ج ب/ ص ٨٨٧.

١٨- انظر أيضاً، جدة السعفي، هيفاء: الجعليّة في اللغة العربيّة بين التراث واللسانيّت، (٢٠١٥)، عالم الكتب الحديث؛ إربد، الاردن.

١١٩- إلاّ ما كان من المبالغات في الشعر، قول أبي القاسم الشابي مثلاً: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر».

٢٠- والعبارة المضبوطة كما وردت في النصوص هي كالتالي:

من القرآن الكريم: «والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» المعارج ٢٤.

من جريدة البيان: وجبت الزكاة في مال بلغ النصاب وحال عليه الحول. ٢٩/ ٠١/ ٢٠٠٧. ص١٠.

٢١- سورة البقرة، ٦١.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

.(Kechaou, S. (1998 -٢٢

٢٣- وقد عبّر موريس قروس عن إمكانيّة انتظام أفعال العماد والأفعال الجهيّة وأفعال التوجيه والأفعال المساعدة للزمان auxiliaires de temps في عقد واحد من حيث اقتضائها فاعلا نحويّا، أنظر مقاله: «Remarques sur la notion du sujet" في Rapport technique، (١٩٩٥)، العدد ٤٧.

٢٤- يقول ابن يعيش عن فعل الوجود "كان"، كالذي في "كان منه ضرْب": إنّه "كائن ضمنيّاً في كلّ الأفعال الأخرى"، شرح المفصّل، ج ٧، ٨٩.

٢٥- ومن صيغ الماضي المهملة: «وذر» (والأمر المستعمل منه: «ذَرْ»)، و«ودع» (والمضارع والأمر المستعملان منه: «يدع» و«دعْ").

٢٦- وفي التونسيّة تكون "على" واسطةَ التعدية ولكن مع صيغة "فعّل"، نقول:

لزّم عليه دفع خطيّة

٢٧- لسان العرب ج ١-٢ ص ١٢١.

٢٨- ورد في المنجد في اللغة والأعلام ص ٨٨٧: وجب وجْبًا ووُجُوبًا: سقط وماتَ. لاحظ أنّ القاموس المذكور لم يورد صيغة المضارع لأنّ الموت يُعلن عنه بعد وقوعه.

لزم لزوماً و... الشيءُ: ثبت ودام، اللزام: الموت؛ نفسه، مادّة "ل ز م"، ص ٧٢٠.

٢٩- راجع الكشو صالح (٢٠١٢) ص ص ٥٤-٦٧ (الأفعال العامّة مق الأفعال الخاصّة).

٣٠- شرح المفصّل، ج ٧، ص ٨٩.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المصادر والمراجع

١) باللغة العربيّة

المعاجم

- لسان العرب، ابن منظور، الطبعة السادسة، ١٨ جزءا، دار صادر، بيروت ٢٠٠٨.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٦- ١٩٨٦.
- المنجد في اللغة والأعلام، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت ١٩٦٠.

المؤَلَّفات

- ابن يعيش، موفّق الدين (تـ ٦٤٣هـ): شرح المفصّل، عشرة أجزاء، دار صادر، بيروت.
- بن عاشور، محمّد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- عبيد، راضية، «الخصائص التركيبيّة والدلاليّة لأفعال التواصل».
- الكشو، صالح (٢٠١٢)، النحو التحويلي العربي، الاسم والفعل والحرف، مركز النشر الجامعي، تونس.
- المجدوب، عزّ الدين (٢٠١٢)، إطلالات على الدراسات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، بيت الحكمة، تونس.

٢) باللغتين الفرنسيّة والإنجليزية

- Les dictionnaires
- Baalbaki, Ramzi Munir (1990): Dictionary of Linguistic Terms, English-Arabic with sixteen Arabic Glossaries, Dar Al-Ilm Lil-

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

malayin, Beirut.

- Dubois, Jean et al. (1972): Dictionnaire de Linguistique. Larousse.
-
- Les écrits
- Cohen, David (1989), L'aspect verbal. PUF.
- Giry-Schneider, Jacqueline:
- (1987) Les prédicats nominaux en Français, Droz, Genève.
- (1994) « Les compléments nominaux des verbes de parole » in Langages n°115.
- Greimas, A.J.; Courtès, J. (1985), Sémiotique, Hachette Tome I.
- Gross, Gaston et Vivès, Robert (1993), « Le lexique-grammaire du français » in L'information grammaticale, n° 59.
- Gross, Gaston:
- (1994) « Classes d'objets et description des verbes » in Langages n° 115, Larousse, Paris.
- (2008) « Les classes d'objets » in LALIES - 28.
- Gross, Maurice:
- (1975) Méthodes en syntaxe, Hermann-Paris.
- (1977) Grammaire transformationnelle, syntaxe du nom, Larousse, Paris.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

- (1978) « Deux remarques sur l'aspect » in Travaux du colloque (La notion d'aspect) organisé par le Centre d'Analyse syntaxique de l'Université de Metz.
- (1981) « Les bases empiriques de la notion du prédicat sémantique » in Langages n°63.
- (1994) « La structure d'argument des phrases élémentaires », Lingua franca n°1, Scheno Editore, Italie.
- (1995) « Quelques considérations sur les marques sémantiques d'un dictionnaire sémantique » in Lexiques grammaires comparés et traitements automatiques, Université du Québec à Montréal.
- (1995): « Remarques sur la notion du sujet » in – Rapport technique n° 47.
- (1999) « Sur la définition d'auxiliaire du verbe » in Langages n°135, Paris, Larousse.
- Harris, Zellig Sabbetai:
- (1964) Elementary Tansformations. Philadelphia. University of Pennsylvania.
- (1970): « La structure distributionnelle » in Langages n°20.
- (1991) A Theory of Language and Information. A Mathematical Approach. Clarendon-Press. Oxford.
- (1997): « Synonymie, morphologie dérivationnelle et transformations » in Langages n°128, Paris, Larousse.
- Kechaou, Salah:
- (1997) « Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'ar-

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

gument » in Études linguistiques vol. 3, revue de l'Association Tunisienne de Linguistiques.

- (1998) «Les verbes en arabe : A propos des verbes dits généraux en arabe », in IBLA n°181.
- Le Pesant, Denis (2007): « Trois petites études sur les prédicats de communication verbaux et nominaux » in Langue française n° 153.
- Vendler, Zeno (1967): Linguistics in Philosophy. Ithaca, NY: Cornell University Press.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً